قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17498) - السنة الحادية والخمسون - الأربعاء غُرة رمضان 1447هـ - 18 فبراير 2026م

لحظات حاسمة في المفاوضات الأمريكية الإيرانية

بقلم:
د. نبيل فهمي ○

استبعدت في مقال سابق هنا حسم الأمور سريعا، إنما توقعت أن يكون الأسبوع الأول من فبراير ذا أهمية بالغة في تحديد دفة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، إما ببدء العمليات العسكرية، وإما بخطوات نحو التراجع عنها، لأن الأوضاع الأمريكية وكذلك الإيرانية لا تسمح بفترة توتر عالية وممتدة.

وعرضت أنه يصعب على الولايات المتحدة التراجع كلية عن الأعمال العسكرية دون إنجازات محددة وملموسة، خاصة بعدما نشرت قوات ضخمة وحذرت من نتائج كارثية على إيران، واليمين الأمريكي ومؤيدو إسرائيل يدفعون بالصدام العسكري، علما بأن صميم مؤيدي ترامب في حركة «الماجا»MAGA لا يرحبون بالانغماس في عمليات عسكرية دون وجود تهديد مباشر للأمن القومي الأمريكي، مما يؤجل حسم القرار الأمريكي.

انطلق طرحي السابق أيضا من قناعة بأن مصداقية النظام الإيراني اهتزت كثيرا بعد العمليات الأمريكية والإسرائيلية السابقة والمظاهرات الداخلية الواسعة التي شهدتها البلاد، وأصبح النظام أمام طلبات صعبة وجوهرية من الولايات المتحدة تتعارض مع فلسفة النظام وركائزه، مما شجع بعض المعلقين بالداخل على التشكيك في قدرة النظام على الاستمرار، وبدأت مناقشة سيناريوهات مختلفة لاستمرار إيران دون المرشد الأعلى، وهي أمور لم يعتد عليها.

وإطالة الانتظار بعد التصعيد العسكري ليست من سمات الولايات المتحدة وخاصة تحت إدارة ترامب، والصدام يتعارض مع المصالح الإيرانية، لذا تشاورا الأسبوع الماضي، ولعلها وقفة مهمة لكل طرف لتقدير مدى إمكانية الخروج من هذه الأزمة دون صدام عسكري من عدمه.

جاءت الدورة الأولى للمفاوضات غير المباشرة والمباشرة تحت رعاية عمانية رشيدة، بعد تنازلات من الجانبين الإيراني والأمريكي، حيث تراجعت إيران عن سابق تمسكها برفض استئناف المفاوضات قبل الحصول على ضمانات أمريكية واضحة بعدم الاعتداء عليها على غرار ما تم منذ شهور.

وكانت الولايات المتحدة تتمسك بتغيير كلي في السياسات الإيرانية الإقليمية والداخلية والعسكرية والنووية، وقبلت بدء المفاوضات بأقل من ذلك بكثير وفي مسقط، وبعدما كانت قد أعلنت انعقادها في إسطنبول بمشاركة عدد من الدول الإقليمية الأخرى.

إذا كلاهما تراجع جزئيا خشية تحمل مسؤولية النتائج الجسيمة لعمليات عسكرية، وردود الفعل والتداعيات قصيرة وطويلة الأجل على مصالحها بالمنطقة، واعتبرت الجولة بداية «بناءة وجيدة».

وجاءت زيارة رئيس وزراء إسرائيل لواشنطن، يوم الأربعاء الماضي، فرصة ليثبت نتنياهو مبدأ مهما تتمسك به إسرائيل في المنطقة خاصة خلال العامين الماضيين، وهو أن إسرائيل حاضرة ومؤثرة في أية ترتيبات إقليمية، وانطلق موقفها من أن النظام الإيراني لا يؤتمن ويجب التمسك بحلول جوهرية وقاطعة، ونقلت إسرائيل إلي ترامب تمسكها بالقضاء الكامل علي البرنامج النووي الإيراني، ورفض التخصيب داخل إيران، وإزالة مخزون اليورانيوم المخصب، وبعدما تجاوز مدى الصواريخ الباليستية 300 كيلومتر، فضلا عن القضاء علي شبكة العلاقات الإيرانية الشرق أوسطية.

وتزامنا مع ذلك صعدت إيران والولايات المتحدة رسائلها حينما شدد وزير الخارجية الإيراني أنها تتمسك بحقها في التخصيب ولن تتنازل عن هذا الحق، حتى إذا كان الثمن التعرض للأعمال العسكرية، وزار المبعوثون الأمريكيون حاملة الطائرات أبراهام لينكولن الموجودة بالخليج عقب المحادثات المباشرة كرسالة أن الخيار العسكري لا يزال قائما.

أخذنا خطوة نحو التهدئة، إنما من السابق لأوانه التسرع في التفاؤل بأننا علي مشارف انفراجة وتهدئة، والخروج من الأزمة الحالية، لأن الحلول التي ترضي المواقف المعلنة للولايات المتحدة تتطلب مواقف وتنازلات إيرانية بالغة الصعوبة والحساسية سياسيا وأمنيا، منها التنازل عن الصواريخ الباليستية، وإقليميا بالانكماش في ساحات الشرق الأوسط بما يتعارض مع المفهوم الإيراني بتوسيع مساحات النفوذ، وهو ما تراه مخططا إسرائيليا يستهدف كبح جماح وتهديد إيران، وخشية أن التجاوب مع بعض هذه المطالب سيفتح الباب لطلبات عديدة ومتنوعة إلي حين يسقط النظام كلية.

ويلاحظ أن إيران صعدت من نبرة المواجهة الإعلامية والتوتر على أمل تجنب القصف السياسي الأمريكي، بالتهديد بأن رد الفعل سيكون واسعا ومتنوعا، على عكس ما قامت به سابقا عندما أعلن الانضباط وبلغ الجانب الأمريكي مسبقا ببعض عملياتها، منها الاستهداف المحدود للقاعدة الأمريكية بقطر.

وبقدر اهتمام الإدارة الأمريكية بالتوصل إلي اتفاق، تجد نفسها مطالبة الآن بتحقيق تنازلات إيرانية واسعة وضخمة وسريعة تجنبا للمراوغات الإيرانية، وبما يتماشى مع حجم التصعيد العسكري الأمريكي، ولكي يستطيع الرئيس ترامب التفاخر بأنه أنجز أكثر مما سبق أن شمله الاتفاق النووي بين (1+5) إيران أثناء ولاية الرئيس أوباما، ويعلم جيدا أن تراجعه دون تنازلات إيرانية أو بخطوات أقل مما سبق سيضعف من مصداقيته هو الشخصية والولايات المتحدة عامة، وقد يشجع ذلك دولًا مثل روسيا والصين على التصعيد مع الجانب الأمريكي في قضايا أخري.

لكل طرف حدوده التفاوضية غير المعلنة، إنما لا أعتقد أن أيا من إيران أو الولايات المتحدة قادر الآن على الجزم بسير الأحداث خلال الأيام القادمة -وإن كان من المصلحة أن يقدر كلاهما أن التوتر الحالي سيصعد إلى عمليات عسكرية إذا لم تزرع بذرة الانفراجة سريعا- وهو أمر مشجع ويرجح استمرار المفاوضات بعض الشيء، خاصة ويلاحظ أن لقاء نتنياهو وترامب انتهى دون مؤتمر صحفي مشترك، وهو مؤشر لوجود اختلافات وتفضيل الجانبين عدم تناولها علانية، وسربت أخبار بعد ذلك أن الولايات المتحدة تود استئناف المفاوضات مع إيران في هذه المرحلة.

وأعتقد أن هذا هو التوجه الحالي، خاصة في ظل استضافة ترامب لمجلس السلام المعني أصلا بغزة خلال يومي الـ18 أو الـ19 من فبراير الحالي، مما سيضع الشرق الأوسط على رأس الأجندة السياسية الأمريكية، وإذا حصل الضرب قبله من الصعب تصور أن يعود الهدوء قبل الاجتماع، وإذا تأجل لما بعده مباشرة سيفسّر ذلك أن الأطراف بلغت بما هو قادم، أو فشلت في إقناع ترامب بالتراجع، في حين أن التأخر في العمل العسكري يدخل الإعداد للانتخابات الجزئية في الكونجرس في الحسابات الأمريكية. إنها حسابات دقيقة وبعض البوادر الإيجابية لقرارات لم تحسم بعد.

○ وزير الخارجية المصري السابق

تسويق البحرين سياحيا.. مسؤولية مشتركة

بقلم:
د. نبيل العسومي

يعد قطاع السياحة من القطاعات المهمة الذي تعتمد عليه الدول الغنية والفقيرة على حد سواء وذلك لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في زيادة الدخل القومي ورافدا مهما من روافد دعم الميزانية الوطنية وخصوصا في ظل هذه الظروف المالية الصعبة التي يمر بها العالم من أزمات اقتصادية وتضخم وانكماش وزيادة نسبة البطالة وأزمات مادية بسبب الخلافات والصراعات مما أثر سلبا في اقتصاديات دول العالم أجمع، ولذلك تعول بلدان كثيرة على قطاع السياحة في تنويع مصادر دخلها وتنشيط الحركة الاقتصادية والمالية وتوفير المزيد من فرص العمل وخصوصا للشباب للحد من البطالة التي تعاني منها عديد من المجتمعات.

وكان من الملاحظ خلال السنوات القليلة الماضية أن العديد من الدول عملت على تنشيط قطاع السياحة من خلال تقديم التسهيلات لتشجيع السياحة بتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة منها إمكانية الحصول على التأشيرة إلكترونيا خلال أيام قليلة أو إصدار تأشيرات طويلة الأجل صالحة مدة تصل إلى عشر سنوات كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ودول أخرى ألغت متطلبات الحصول على الفيزا المسبقة من بينها دول كان من الصعب الحصول على الفيزا لزيارتها.

ومملكة البحرين حالها حال العديد من الدول عملت وتعمل على تنشيط قطاع السياحة وتقديم التسهيلات اللازمة منها تسهيل إجراءات الحصول على الفيزا وإمكانية الحصول عليها إلكترونيا أو عند الوصول في المطار مباشرة وبأسعار رمزية وتنظيم المعارض والأنشطة والفعالية الاقتصادية والاجتماعية لجذب المزيد من الزوار وتدعو وكلاء السياحة والسفر إلى زيارة البحرين لتعريفهم بإمكانياتها السياحية والخدمات والتسهيلات التي تقدمها مملكة البحرين للسياح ولزوار البحرين والتي آخرها استضافة وفد من وكلاء السياحة والسفر من روسيا الاتحادية قبل عدة أيام لاطلاعهم على الإمكانيات السياحية التي توفرها البحرين للسائح.

إنها جهود مشكورة ومقدرة تبذلها الأجهزة الحكومية الرسمية لتسويق البحرين سياحيا مثل وزارة السياحة وهيئة البحرين للسياحة والمعارض لكنها تبقى ناقصة إذا لم يساندها ويدعمها القطاع الخاص وتحديدا قطاع الفنادق وشركات الطيران فتشجيع السياحة والتسويق لها مسؤولية مشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص والمقصود هنا تقديم أسعار تشجيعية قادرة على التنافس في سوق سياحة العالم التي تشهد تنافسا قويا وإلا لن تحقق الجهود الحكومية النتائج المرجوة.

إذن لا بد من التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال:

1 - تنظيم رحلات طيران الجارتر الخاصة كما هو الحال بالنسبة إلى العديد من الدول وذلك لرخصها وقدرتها على المنافسة مقارنة مع الرحلات المبرمجة والتي غالبا ما تكون أسعارها مرتفعة ونعتقد أن تشغيل خط الطيران الأسبوعي الجارتر بين البحرين ومدينة سوتشي الروسية خطوة في الاتجاه الصحيح ومن الممكن زيادة مثل هذه الرحلات مع المدن الروسية الأخرى مثل موسكو وسانت بيترسبورغ وقازان وغيرها.

2 - تقديم أسعار تشجيعية لشركات السفر لتكون قادرة على الترويج للسياحة للبحرين في سوق السياحة العالمية مع نظام «البكيج تور» الذي يشمل كل شيء.

3 - بناء المزيد من الفنادق الشاطئية ذات الثلاث والأربع نجوم لأن السائح الأوروبي يهمه في المقام الأول البحر والشمس لتكون أسعارها مناسبة للجميع حيث إنه من الملاحظ أن مثل هذه الفنادق عددها محدود جدا وإن أكثر الفنادق الشاطئية ذات الخمس نجوم والتي غالبا ما تكون أسعارها تفوق إمكانيات السائح.

4 - إعداد الكوادر والمرشدين السياحيين الذين يتقنون اللغات الأساسية مثل الإنجليزية والروسية والفرنسية واليابانية والصينية لتسهيل عملية التعامل مع الأفواج السياحية القادمة من هذه الدول على غرار ما هو معمول به في كثير من الدول العالم.

أما ترك الأمر على الجهات الرسمية وحدها فإننا نعتقد أنه لن تحقق الأهداف المرجوة والمنشودة خصوصا وإن القطاع الخاص سيكون هو الأكثر استفادة من تنشيط السياحة في بلادنا هذا هو المطلوب لتعم الفائدة ولإنعاش الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل للبلاد وخلق المزيد من فرص العمل للشباب ودعم القطاعات التجارية الأخرى مثل المطاعم وأصحاب سيارات الأجرة والتأجير وغيرها.

انتهازية الغرب في توظيف القانون الدولي والقيم الإنسانية

بقلم:
د. رمزي بارود ○

بدا رئيس الوزراء الكندي مارك كارني في الأونة الأخيرة أقرب إلى زعيم شعبوي منه إلى شخصية مصرفية مهمة سابقة، وخاصة خلال الخطاب الذي ألقاه في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس يوم 20 يناير 2026م.

لقد أعرب مارك كارني عن أسفه لـ«تلاشي» و «تفكك» النظام القائم على القواعد، حيث قال: «لن يعود النظام القديم. نحن في خضم قطيعة، لا مرحلة انتقالية»، كما حذر من هذه التطورات المقلقة، مستدلا بقول المؤرخ اليوناني ثوسيديدس، في هذا الواقع الجديد، قائلًا: «يستطيع الأقوياء فعل ما في وسعهم، وعلى الضعفاء أن يتحمّلوا ما يجب عليهم تحمّله».

لم يتوقف رئيس الوزراء الكندي مارك كارني في خطابه «الثوري» عند هذا الحد. فقد دعا إلى «استقلال استراتيجي» للقوى المتوسطة، محذراً من أنه «إذا لم نكن على طاولة المفاوضات، فسنكون على قائمة الطعام»، كما شدد على أن الغرب لم يعد بإمكانه الاعتماد فقط على ما أسماه «قوة قيمنا»، بل يجب أن يتحول إلى الاعتماد على «قيمة قوتنا».

لكن قبل أن نقع في الخلط بين كارني نوماس سانكارا أو لومومبا، لا بد من التذكير بسجل إدارة رئيس الوزراء الكندي فيما يتعلق بالمجازر الشنيعة التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة. لا شك أن المفارقة واضحة: مارك كارني ينتقد عالماً يسوده منطق «القوة هي الحق» عندما يتعلق الأمر بالتعريفات الجمركية الأمريكية أو التهديدات الموجهة إلى غرينلاند، ومع ذلك فهو يتبنى سياسة تُسهّل هذا الأمر تحديداً في منطقة الشرق الأوسط.

يتجلى التناقض بين شخصية كارني في منتدى دافوس وسياسته الفعلية تجاه غزة بوضوح في لحظة واحدة في مدينة كالجاري في 8 أبريل 202م. فخلال تجمع انتخابي، قاطعه أحدهم صائحا: «سيد كارني، هناك إبادة جماعية في فلسطين!» فأجاب رئيس الوزراء مباشرة: «أنا على علم بذلك. ولهذا السبب لدينا حظر على الأسلحة».

لقد بدا رئيس الوزراء الكندي مارك كارني عدة ساعات وكأنه زعيم إحدى دول مجموعة السبع قد أقرّ أخيراً بالواقع القانوني الذي في غزة، لكنّ لحظة الصدق المزعومة التي دافع عنها في منتدى دافوس تلاشت تماماً في اليوم التالي.

بعد أن أثار ردود فعل سياسية غاضبة فورية، تراجع رئيس الوزراء كارني عن تصريحاته.، حيث قال للصحفيين متلعثماً: «لم أسمع تلك الكلمة. سمعت كلمة «غزة»... كنت أذكر حقيقةً تتعلق بتقييد الأسلحة». وبذلك، عاد الموقف الكندي الرسمي إلى سابق عهده: اختزال الإبادة الممنهجة للفلسطينيين في مجرد قضية إنسانية.

ليس رئيس الوزراء الكندي الوحيد الذي يتبنى هذا النهج. فقد أتقن كل من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، والمستشار الألماني فريدريش ميرز، هذا النوع من الخطاب الاستراتيجي المزدوج، ذلك أن عناوين أخبارهم تحكي من خلالهم قصة غرب يدافع بشراسة عن سيادته، ولكنه غير مبالٍ بسيادة الآخرين.

في الثامن من شهر يناير الماضي، نشرت بلومبيرغ تقريراً بعنوان: «شولز: على الولايات المتحدة احترام حرمة الحدود»، وذلك رداً على الخطاب الأمريكي بشأن «شراء» غرينلاند، فيما حذّر ماكرون من ظهور «عالم بلا قواعد» داعياً إلى وحدة أوروبية في مواجهة سياسة الإكراه الاقتصادي الأمريكي. وفي لندن، نشرت صحيفة الغارديان في 21 يناير عنواناً رئيسياً يقول: «كفى استرضاءً: بريطانيا بحاجة إلى «بازوكا تجارية» خاصة بها لمواجهة دونالد ترامب».

يبدو أن احترام القانون الدولي يُستخدم كسلاح فتاك ضد المنافسين التجاريين، ولكنه مجرد إزعاج لا طائل منه عند تطبيقه على إسرائيل. والآن، قارن هذه العناوين بهذه التقارير الغربية المعتادة حول فلسطين:

-أكدت كندا مجدداً دعمها القاطع لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها (بيان مكتب رئيس الوزراء).

-تقف ألمانيا إلى جانب إسرائيل قائلةً: «لإسرائيل الحق والواجب في الدفاع عن مواطنيها» (الحكومة الألمانية).

-صرح رئيس الوزراء البريطاني، ستارمر، بأن تعليق التسلح «قرار قانوني» وليس تغييراً في دعم حق إسرائيل في الدفاع عن النفس (موقع كورت هاوس نيوز).

إن القائم على القواعد التي يدافع عنها رئيس الوزراء الكندي، كان هدفاً للهجوم الغربي. فعندما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق بنيامين نتنياهو ويواف غالانت بتهمة ارتكاب جرائم حرب، لم يلتزم هؤلاء الذي نصبوا أنفسهم أوصياء على النظام الدولي بالقانون، بل سعوا إلى تحريفه.

في كندا، وبينما يكتفي مارك كارني بالتظاهر بإبداء الاحترام للمحاكم الدولية، قدمت حكومته التماساً في شهر نوفمبر 2025 لرفض القضية التي رفعها الكندي من أصل فلسطيني هاني البطنيجي ضد كندا - وهي قضية تاريخية تسعى إلى محاسبة سلطات أوتاوا على فشلها في منع الإبادة الجماعية في غزة.

ما حجة الحكومة الكندية يا ترى؟ لقد اعتبرت حكومة مارك كارني أن المحكمة ليس لها اختصاص قضائي بشأن «المسائل السياسية» المتعلقة بالسياسة الخارجية الكندية.

أما في أوروبا، فإن هذا الانقسام بشكل أوضح والازدواجية يتجليان بشكل أكثر وضوحا. فقد أشارت وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية إلى أن بنيامين نتنياهو قد يتمتع بالحصانة لأن إسرائيل ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، وهي «ثغرة سيادية» لم تُمنح للرئيس الروسي فلاديمير بوتين قط. أما في ألمانيا، فقد هاجم المستشار فريدريش ميرز شرعية المحكمة الجنائية الدولية، واصفاً احتمال اعتقال زعيم إسرائيلي بأنه «أمر سخيف تماماً».

لطالما كان مفهوم الغرب عن «النظام العالمي» بنيوياً وليس عرضياً، حيث أعطى الأولوية لمصالحه الاستراتيجية الخاصة مع تهميش حقوق الجنوب العالمي. هذا الخلل ليس خللاً في النظام، بل هو جوهر النظام نفسه. ولا تشكو كندا وأوروبا الآن إلا لأنهما، ولأول مرة منذ أجيال، تشعران بأن جدران النادي المتميز تُطبق عليهما.

إنهم يطالبون بوضع قانون دولي لحماية طرقهم التجارية وحدودهم من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ومع ذلك فهم يعملون بنشاط على تفكيك هذا القانون نفسه لحماية حليف لهم في قطاع غزة.

ومع ذلك، فإن محاولة الولايات المتحدة وإسرائيل لإعادة تشكيل السياسة العالمية تمنح أوروبا وكندا فرصة نادرة لمواجهة هذا الإرث من الانتقائية في تطبيق القانون. ورغم صعوبة التعاطف مع مظالمهم الحالية، إلا أن هذا الموقف قد يتغير إذا اختاروا إعادة توجيه أنفسهم أخلاقياً.

بإمكان أوروبا وكندا تطبيق القانون الدولي بشكل متسق، وملاحقة مجرمي الحرب دون تحيز، وإنهاء أدوارهم كشركاء ثانويين في دعم سلطات واشنطن غير المشروط لفرد الاحتلال الجائر

إن التقاعس عن ذلك لا يُفضي إلا إلى كشف «الصدع» الذي يصفه مارك كارني بأنه جرحٌ ألحقه بنفسه. يدرك رئيس الوزراء الكندي نفسه أن القيم التي يتم التمسك بها فقط عند الحاجة لا تمثل قيماً على الإطلاق، وإنما هي مجرد وسيلة لممارسة الضغوط.

إذا استمر الغرب في المطالبة بالقواعد فقط عندما تكون مصالحه هي الأهم، فلا ينبغي أن يتفاجأ عندما يتوقف العالم عن الاستماع إلى نصائحه. في الواقع، بالنسبة إلى الكثيرين منا، فقد توقفنا بالفعل عن الاستماع إلى ما يقوله الغرب.

○ كاديمي وكاتب فلسطيني

«مجلس السلام» نسخة أخرى من عقلية الصفقات

بقلم:
طلال عوكل ○

لست ممّن يعتقدون أن انعقاد أوّل اجتماع لما يسمّى «مجلس السلام» الخاص بغزّة، في أوائل أيام شهر رمضان، ينطوي على أيّ رسالة من قبل رئيس أمريكا دونالد ترامب، قد تعني انحيازاً ولو بقدر محدود لصالح الدول الإسلامية المشاركة في المجلس العتيد.

27 دولة، هي قوام المجلس العالمي للسلام إذا استثنينا منها الدول العربية والإسلامية، فإن معظم الدول الأخرى موالية تماماً للدولة العبرية.

أشهر مضت على إعلان المجلس، نظرياً حاول خلالها ترامب توسيعه ليضمّ دولاً وازنة وفاعلة في الشؤون الدولية، لكنه قوبل بمقاطعة واسعة، فلا أوروبا ولا الصين ولا روسيا، ولا البرازيل، ولا كثير من دول العالم أعلنت استعدادها للانضمام إليه.

حين يعلن انضمام بنيامين نتنياهو المطلوب لـ«العدالة الدولية»، ودولته المتهمة بارتكاب جرائم إبادة جماعية وممارسات عنصرية احتلالية فإن مثل هذا المجلس لا يمكن أن يكون له علاقة بالسلام.

يتأكّد ذلك في غياب الطرف الفلسطيني، الذي يشكّل العنوان الرئيس الآخر مقابل الاحتلال، وهو المعني بالصراع والسلام، ما يعني أنه سلام القوّة المفروضة على شعب يظنّون أنه بلا خيارات، وبلا إرادة. ولم يكن الوضع يحتاج إلى انعقاد المجلس، حتى تظهر أمريكا رغبتها وعزمها على جدّيتها في تطبيق «خطّة ترامب» التي يفترض أنها تشكّل الأرضية لكل حديث عن السلام لاحقاً.

تشهد غزّة بعد ما يقرب من خمسة أشهر على دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، بأن كل حديث عن الانتقال إلى المرحلة الثانية من قبل أمريكا والوسطاء، لم يكن سوى التغطية على السلوك الإسرائيلي في كل جزئية من تفاصيل الاتفاق.

القصف وإسقاط المزيد من الشهداء والجرحى يومياً، والتحكّم بآلية عمل المعابر على نحو شائن، والتحكّم في كمية المواد الإغاثية والوقود، والآليات وتوسيع المناطق التي يسيطر عليها جيش الاحتلال حتى بلغت نسبتها 58% من أرض القطاع، كل ذلك، لم يحرّك ساكناً لدى من يزعمون تحقيق السلام.

وما تشهده الضفة الغربية والقدس، عنوان آخر خطير لما تقوم به دولة الاحتلال على قدم وساق، وأمام أنظار العالم، بما يؤكّد دون جدل طبيعة هذا المجلس.

إن الخيارات المطروحة أمام المجلس محدودة، فهي إمّا أن دولة الاحتلال ستقوم بما عليها القيام به مباشرة، بما يتفق وأهدافها التوسّعية والتصفوية، وإمّا أن المجلس «الترامبي» وفق آلياته وميثاقه سيقوم بتحقيق تلك الأهداف نيابة عن كيان الاحتلال.

هذا المجلس العتيد، لم يجرؤ حتى الآن، على إرغام دولة الاحتلال على السماح بدخول اللجنة الوطنية الفلسطينية إلى القطاع لمباشرة أعمالها، أو حتى التحضير للقيام بأعمالها حين تصدر الإشارة من المجلس.

أراد ترامب أن يكون المجلس عالمياً وبديلاً للأمم المتحدة ومؤسّساتها، واستمرّ في إعلان أن مهمّته تتجاوز غزّة إلى ما هو أوسع لتبريد بؤر التوتّر والصراع، لكن تشكيلته وحدوده على الأرجح، لا تتجاوز القطاع والمحيط القريب.

ربّما يكون محقّاً إلى حدّ كبير، من يحمل الدول العربية والإسلامية المشاركة في المجلس، المسؤولية عن عدم قدرتها على فرض وجود الطرف الفلسطيني فيه باعتباره صاحب القضية والضحيّة التي تحتاج إلى إنهاء الاحتلال، وإحلال السلام، ولكن دعونا نكُنْ متفائلين قليلاً.

مسألة مشاركة الدول العربية والإسلامية، تتجاوز حدود استمرار الوساطة والعقل، لمعالجة بعض العُقد الصعبة مثل موضوع السلاح الفلسطيني، أو مصادر تمويل إعادة الإعمار، أو الانسحاب الإسرائيلي، أو حتى إرسال قوات ضمن إطار حفظ السلام والاستقرار.

الدول العربية والإسلامية المشاركة معنية تماماً سواء بتطوّرات القضية الفلسطينية، التي تعتبرها قضيتها المركزية، أو لأن بقاء وتوسّع الصراع، يهدد أمنها الإقليمي، ولذلك فإن وجودها في المجلس يشكّل ضمانة لتحقيق التوازن مع الطرف الإسرائيلي.

إذا كانت «الخطّة»، في مضمونها تجسيداً لمنطق الصفقات التجارية التي يسعى خلفها ترامب والمجموعة المحيطة به، فإن موضوع المال والتمويل، هو الأمر الجوهري ذلك أن إدارته ليست مستعدّة لأن تصرف دولاراً واحداً من الخزينة الأمريكية.

وبطبيعة الحال، ليس هناك من يلزم دولة الاحتلال بتحمّل مسؤولية عن نفقات إعادة الإعمار والتعويضات باعتبارها السبب الأساسي في تدمير كل القطاع.

ولا نعتقد، أيضاً، أن بقية الدول الأخرى الأعضاء في المجلس، تملك الإمكانيات والقدرات للمساهمة في عملية إعادة الإعمار التي تكلّف عشرات مليارات الدولارات. يبقى أمر إعادة الإعمار معلّقاً بين الدول العربية والشركات الربحية، التي تحاول الإدارة الأمريكية أن يكون لها النصيب الأكبر إن لم يكن كله.

إذا كان ذلك صحيحاً، فإن الدول العربية والإسلامية، سواء صاحبة الثقل المالي، أو صاحبة الثقل السياسي والاقتصادي تستطيع أو هكذا تفترض أنها تستطيع التأثير بقوة في اتجاه تكبيل يد دولة الاحتلال.

وعموماً يمكن أن نلاحظ أن ترامب وإدارته، يعير اهتماماً لمراكز المال العربي، وللدور الإقليمي الفاعل لتركيا وباكستان.

ولذلك فإنّ ثمّة إمكانية للمراهنة على دور الدول العربية والإسلامية ليس فقط تجاه ما يتعلّق بالقطاع، وإنّما نحو فتح مسار سياسي يتصل بطبيعة الحلول الممكنة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

هكذا تبدو المسألة صعبة جداً بل مستحيلة مع دولة الاحتلال وقيادته المتطرّفة، ولكن هذا الاستعصاء من شأنه أن يعمّق التحوّلات الجيوإستراتيجية الجارية في المنطقة، وبما ينعكس على الأوضاع الدولية، في وقت أصبحت فيه فلسطين وقضيتها في قلب اهتمامات الرأي العام العالمي.

○ كاتب من فلسطين